

تقديم

بقلم

أ.د. مصطفى رجب

يعد جهاز التلفزيون من أخطر الوسائل الإعلامية ، وأشدّها تأثيراً في الجمهور ، وقد أجريت بحوث كثيرة في معظم دول العالم لدراسة الآثار الجانبية للتعرض للتلفزيون ، ومن هذه الدراسات استخلص الباحثون نتائج كثيرة أفادت وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين طول مشاهدة التلفزيون وعدد آخر من المتغيرات التي قيست مثل : الانحراف السلوكي ، ومستوى التحصيل الدراسي ، والرغبة في القراءة وغير ذلك ، وفي معظم الأحوال كانت النتائج في غير مصلحة التلفزيون . والزاوية الجديدة التي نود أن تلتفت إليها أنظار الباحثين هي العلاقة بين التلفزيون والقيم لدى أطفالنا ، وهذا ما اهتمت به ابنتنا السيدة الدكتورة هالة حجاجي في كتابها هذا . فقد أجرت دراسات ميدانية تتناول الآثار التي ترتبت على دخول التلفزيون إلى منازل الأسر المقيمة في الريف المصري من حيث القيم التي تتضمنها برامج أطفال ما قبل المدرسة .

ونحن نؤمن بأن التهديد الدائم للرسالة التربوية التي تقوم بتأديتها المدرسة والمسجد والأسرة ، إنما يأتي من التلفزيون بالدرجة الأولى لأسباب بديهية يدركها كل العاملين في الأوساط التربوية وهي أن التربية المدرسية أو المنزلية أو العبادية ذات أنماط ثابتة تقليدية . أما التلفزيون ، فإنه يقدم ما يقدم من تعلم مصاحب في أساليب مشوقة جذابة صوتاً وصورة فضلاً عما يوضع فيه هذا العطاء من إطار ترفيهي أحياناً ، وتراجيدي أحياناً أخرى .

إن الجانب القيمي في الشخصية يحتاج إلى نظرة جديدة وليس الدافع إلى هذه النظرة خلقياً إنسانياً فقط ، بل إنه - في هذه المرحلة - دافع تنموي . فعلى سبيل المثال.. يمكننا ملاحظة أساليب معيشة المهاجرين من الريف إلى المدينة في حياتهم

الجديدة فى المدن ، أولدى عودتهم - إن كانوا ممن يترددون على المدينة ثم يعودون - فماذا سنلحظ ؟

سنلحظ تغييراً مفاجئاً فى أسلوب المعيشة ، أسلوب التعامل ، السلوك الإستهلاكى ، الغناء الشعبى ، أسلوب التفكير ، القيم الشخصية ، الإتجاهات المستحدثة الملوثة - نحو أشياء أساسية فى حياتنا كالتعليم والعمل الوطنى والعمل الإجتماعى والموقف السياسى .. الخ ومن المؤسف أن لدينا أعداداً فلكية من المجالس والهيئات والمؤسسات وليس من بينها جهاز واحد يأخذ على عاتقه رعاية القيم الإجتماعية فهى ملكية عامة ، ومع تسليمنا بهذا ، فإننا ندعو إلى تحديد المسئوليات لأن أول من يجب أن يحاكم بمقتضى قانون العيب - من وجهه نظرنا - هو التليفزيون حين يستورد ويعرض - فيلماً عن " الخيانة الزوجية " مثلاً ، أو ما إلى ذلك من مشكلات لاطلال لها فى مجتمعنا ، أو هى إن وجدت فلاتكاد تحصى لندرتها .

إننا ندعو إلى خلق رقابة وطنية على التليفزيون ، ليست رقابة سياسية فقط ، بل رقابة خلقية بالدرجة الأولى . ويجب أن يكون لرجال الدين والإجتماع والتربية وعلم النفس والقانون تمثيل مناسب فى لجان هذه الرقابة حتى تنهض الدولة بمسئوليتها التى حددتها المادة الثانية عشرة من الدستور الحالى والتى تنص على أن " يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها والتمكين للتقاليد المصرية الأصيلة وتلتزم الدولة باتباع هذه المبادئ والتمكين لها . "

والكتاب فى مجمله وجبة علمية دسمة ولكنها ممتعة . ونتمنى أن يجد فيه الإعلاميون والتربويون والآباء ما يفيدهم ويضبط مسيرتهم نحو إنتاج طفولة آمنة من مخاطر العولة ومن سيئات التعريب . والله الموفق .

أ.د. مصطفى رجب

أستاذ ورئيس قسم أصول التربية بجامعة سوهاج